

حجية قول غير الأعلام (2)

حجة الاسلام الشيخ جعفر على العيسوي¹

muhammodmutajab@gmail.com

قد بحث المصنف عن مسألة حجية قول غير الأعلام من الفقهاء مع وجود الأعلام منه في المقامين: الأدلة الاجتهادية في المسألة؛ والاصل العلي فيها. ثم قدّم البحث في المقام الاول في المحورين: المحور الاول في بيان ادلة القول بعدم جواز الرجوع الى غير الأعلام والمحور الثاني في بيان ادلة القول بحجية فتوى غير الأعلام مطلقاً. وملخص ما اختاره الباتن في المحور الاول انه لا دليل على عدم حجية قول غير الأعلام غير المقبولة وسيرة العقلانية؛ لكنها لا مطلقاً، بل مقيدة بوجود العلم بالخلاف وبعدم الكلفة والمشقة في الرجوع الى الأعلام. وقد قدمنا البحث عن هذا المحور في المجلد السابع من مجلدتنا "نور معرفت" الرقم 4/3.

وفي هذه النشرة نقدّم البحث عن المحور الثاني. فقد استدلل لهذا القول بالكتاب وطائفتين من الروايات وبناء العقلاء وبسيرة المتشعة وبعده دلائل اخرى. وملخص ما اختاره المصنف في هذا المحور هو ان ادلة القائلين بحجية قول غير الأعلام لاتنقض باثباتها مطلقاً بل مع عدم العلم بالتفاضل والاختلاف في الفتوى.

المحور الثاني

ونذكر فيه أدلة القول بحجية فتوى غير الأعلام مطلقاً.

والدليل الأول: الكتاب

وهو ثلاث آيات:

الأولى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (1)

وجه الدلالة: إنها تدل على مطلوبة رجوع الجاهل إلى كل من صدق عليه أنه من أهل الذكر سواء تعدد أو كان واحداً، وعلى تقدير التعدد سواء كان أعلم من الآخر أو دونه في العلم لاسيما بالنظر إلى أن الحالة العامة هي الاختلاف في الفضل، فهي بإطلاقها دلت على جواز الرجوع إلى المفضل، وهي وإن فسّر أهل الذكر فيها في التفسير الروائي بأهل البيت عليه السلام، لكنّه من باب الجري والتطبيق من حيث إنهم أبرز مصاديق أهل الذكر. (2)

وقد نوّش الاستدلال بهذه الآية. مضافاً إلى عدم تمامية دلالتها على أصل مشروعية التقليد؛ نظراً إلى أنّها في أهل الكتاب كما يشهد به السياق، أو في أهل البيت عليه السلام بالخصوص كما تفسرها الروايات بأنّ المراد من الذكر هو الرسول ﷺ، فلا يشمل أهله غيرهم عليه السلام. **بأثباتها أولاً:** هي في أصول الدين لافي فروع. وثانياً: إنّها لو سلّمت دلالتها على وجوب أصل التقليد فهي لا تتجاوز الدلالة على أصل وجوب رجوع الجاهل إلى العالم، فهي غير ناظرة إلى حالات طارئة لهذه المسألة حتى ينقذ لها الإطلاق. ويتعبّر آخر: هي في مقام بيان أصل مشروعية تقليد الجاهل للعالم لا أكثر من هذا. (3)

أقول: والصحيح في الجواب هو ما ذكر ثانياً من أنّ الآية لا تعدو من أنّها إرشاد إلى ما هو مركّز في أذهان العقلاء من لزوم الرجوع إلى العالم، فلا تحيل معنى جديداً حتى نقول بإطلاقها، فهي لا تتجاوز ما هو المركّز عند العقلاء وقد تقدّم بيانه. (4) وأمّا ما قيل باختصاصها بأهل الكتاب، أو بأهل البيت عليه السلام ففقيه: أنّه

1- أيم- اے عربی، مجاہد الدین زکریا یونیورسٹی ملتان؛ فاضل استاد و بانی مدرسۃ السبطین؛ حوزہ علمیہ نجف اشرف، عراق۔

لا داعي لتقييد مفهومها بهذا (5). نعم قد يتعين المصداق بحسب مورد الحاجة في رجوع الجاهل الى العالم. واما ما قيل باختصاصها بالعقائد ففيه: إنه ان ثبتت حجية قول غير الأعلام مطلقاً بالعقائد فلا ينكر أحد حجية قوله في الفروع. نعم، لا ملازمة في العكس.

الثانية: آية الكتاب: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّا لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ (6)

الثالثة: آية النفر: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (7)

ووجه دلالتها على البدعي هو: إنه يجرم على العلماء كتمان ما أنزل مطلقاً بمقتضى آية الكتاب ولم يقتيد بعدم وجود من هو أعلم منهم، وهذا يستلزم حجية قولهم مطلقاً؛ إذ لو لم يكن حجة لم يكن في البيان ثمة فائدة. وكذلك آية النفر أوجبت الإنذار على الفقهاء ولم تقتيد بالقيود المذكور فيجب على المكلفين الحذر عند إنذارهم من أي فقيه وإلا يلزم لغوية الإنذار، وهذا هو معنى حجية قول الفقيه مطلقاً. (8)

وقد أوجب عنهما: بأنهما وأن دلنا على وجوب الرجوع إلى كل واحد واحد عينا على سبيل العام الأصولي، فيستفاد منهما أن كل واحد من العلماء قوله حجة شأنية لولا المعارض وأما معه فلا دلالة فيهما على ذلك؛ لأن دخول المتعارضين معاً تحتها مبتنع، ودخول أحدهما لا يعينه - أي على نحو التخيير - لا دليل عليه؛ لأن مفاد الأدلة إثباتها هو الحجة التعينية، وتعين أحدها دون الآخر ترجيح بلا مرجح، فبمقتضى القاعدة هو التساقط في كلا القولين لا التخيير بينهما، بل التخيير يحتاج إلى دليل خاص كالأخبار العلاجية وهي مختصة بالخبرين المتعارضين فلا تشمل تعارض الفتاوى. (9)

أقول: لم تتحقق دلالتها على جواز الرجوع إلى كل من صدق عليه أنه من العلماء أو الفقهاء على نحو العصور تعدياً:

أما آية الكتاب فلا تها دلت على حرمة كتمان الحق للعالم به، ولا يستلزم هذا وجوب أخذ السامع بقوله تعدياً لا عقلاً ولا عرفاً؛ لأن فائدة إظهار الحق لا تنحصر في أخذ غيره قوله تعدياً فهي قاصرة الدلالة على أصل وجوب التقليد، فضلاً عن إطلاقه. وأما آية النفر فهي وإن دلت على وجوب الحذر بعد سماع الإنذار، لكن ليس معنى الحذر هو أخذ قول المُنذر تعدياً، بل يتحقق الحذر بالا احتياط، أو بالرجوع إلى الأعلام منه في هذه المسألة، أو بأخذ قول من يحصل الوثوق بقوله، ولا نعلم صدق الحذر على الأخذ بقول غير الأعلام مع الاختلاف في الفتوى، بل لعل مقتضى الحذر هو ترك قوله والأخذ بقول الأعلام أو العمل بالاحتياط. وبهذا يتبين عدم تمامية الاستدلال على البدعي بالكتاب.

الدليل الثاني: الروايات.

وهي طائفتان:

الطائفة الأولى: هي التي تتضمن إرجاع الأئمة عليهم السلام شيعتهم إلى أحد أصحابهم، وهي كثيرة، نذكر بعضها منها:

١- ذكر الكشي بإسناده إلى الحسن بن علي بن يقطين قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك أني لا أكاد أصل إليك أسألك عن كل ما احتاج إليه من معالم ديني أفيؤنس بن عبد الرحمن ثقة أخذ عنه ما احتاج إليه من معالم ديني؟ فقال: (نعم). (10)

٢- روى الكشي بإسناده عن ابن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنه ليس كل ساعة ألتاك ولا يكن القدموم، ويحيى الرجل من أصحابنا فيسألني وليس عندي كل ما يسألني عنه؟ قال: (فما ينفعك من محدّثين مسلم الثقوى، فإنه قد سمع من أبي وكان عنده وجيهاً). (11)

٣- روى الكشي بإسناده عن الباقلي بن عمر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (إذا أردت بحدیثنا فعلیک بهذا الجالس) وأومئ إلى رجل من أصحابه، فسألت أصحابنا عنه؟ فقالوا: زهارة بن أعين. (12)

٤- وروى الكشي بإسناده عن علي بن الحسين الهمداني قال: قلت للرضا عليه السلام شققتي بعيدة ولست أصل إليك في كل وقت فمتن أخذ معالم ديني؟ قال: (من زكريا بن آدم القمي البامون على الدين والدين). قال علي بن الحسين: فلما انصرفت قد منعت زكريا بن آدم فسألته عما احتجت إليه. (13)

٥- وروى بسنده عن شعيب العمري قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل؟ قال: (عليك بالأسدي). يعني أبا بصير. (14)

٦- روى الكشي بإسناده عن أحمد بن إسحاق قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام وقلت من أعمل؟ وعتن أخذ؟ وقول من أقبل؟ فقال: (العبري ثقتي فما أذى إليك عنى فعنى يؤذى، وما قال لك عنى يقول، فاسمع له وأطع فإنه الثقة البامون). (15).

٧- ورد في صحيحة سليمان بن خالد الأقطع قال: سعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (ما أجد أحداً أحيا ذكرنا وأحاديث أبي إلا زاراً وأبو بصير ليث البرادي ومحمد بن مسلم وبيد بن معاوية العجلي، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا، هؤلاء حفاظ الدين وأمناء أبي على حلال الله وحرامه وهم السابقون إلينا في الدنيا والسابقون في الآخرة) (16).

فهذه الطائفة من الأخبار على جواز الرجوع إلى مَنْ هو فقيهه مأمون مطلقاً أي سواء وجد من هو أفقه منه أم لا؛ لأن الإمام عليه السلام لم يقيّد الرجوع إلى هؤلاء الأحاد من الفقهاء بأي قيد، مع إثن التفات في الرتبة والاختلاف في الفتوى كان سائداً، وحصلها على صورة الستاوي في الرتبة أو الاتحاد في الفتوى حبل على النادر (17)، لاسيما الرواية الأخيرة واضحة جداً في البدعي؛ لأن الأربع المذكورون فيها لم يكونوا قطعاً في رتبة واحدة في العلم ولا متفقيين في الفتوى، ومع هذا جعلهم مراجع في الدين، فلو كان التقليد مشروطاً بالأعلمية لصاح الرجوع إليهم كلهم وكان على الإمام عليه السلام أن يقيّد بقيد الأعلم منهم.

الطائفة الثانية: هي: تأمر الشيعة بالرجوع إلى كل من هو واجد لشرائط أخذ الفتوى منه، وهي عدة روايات:

١- روى الصدوق في كمال الدين بإسناده عن إسحاق بن يعقوب قال سألت محمد بن عثمان العبدي أن يوصلني كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: (أما ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك... إلى أن قال: وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله) (18).

٢- روى الكشي بإسناده عن أحمد بن حاتم بن ماهويه قال: (كتبت إليه. يعني أبا الحسن الثالث عليه السلام. أسأله عن أخذ معالم ديني؟ وكتب أخوه أيضاً بذلك. فكتب إليهما: فهبت ما ذكرت فاصدق في دينكما على كل مسن في حننا وكل كثير القدم في أمرنا فإنهما كافو كبا إن شاء الله) (19).

٣- في التفسير المنسوب إلى العسكري عليه السلام رواية عن الصادق عليه السلام ذيلها (فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقصدوا) (20).

٤- ورد في صدر مقبولة ابن حنظلة عن الصادق عليه السلام قال: (ينظرون إلى مَنْ كان منكم مبن روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً) (21).

فهذه الطائفة تدل على تجويز الأئمة عليهم السلام لشيعة الرجوع إلى كل من صدق عليه أنه من رواة الأحاديث، أو الفقيه، أو مسن في حبههم وكثير القديم في أمرهم، أو ناظر في الحلال والحرام وعارف بالأحكام، ولم يقيّدوا بعدم وجود من هو أعلم منه، مع عليهم السلام باختلاف الفقهاء في الفتوى وعدم التساوي في الرتبة، فهذا الإطلاق يشمل مورد البحث فيدل على التخير في الرجوع إلى أي واحد منهم، فلو كان التقييد مقصوداً فعدم ذكره في مثل هذا المورد يستتبع عرفاً (22). وذكر في الجواب عن هذه الإطلاقات وجوه:

الوجه الأول: إن هذه الروايات في إثبات أصل وجوب تقليد الجاهل للعالم، أمّا أنه كل واحد منهم حجة مطلقاً، أو عند فقد التعارض فلا دلالة فيها على ذلك (23). ورؤى بأن بعض الروايات ظاهرة في الإطلاق؛ لأن السؤال فيها بعد البفروغية عن جواز الرجوع إلى الفقيه، وهو سؤال عن تعيين المصدق كما هو شأن الروايات الخاصة (24).

الوجه الثاني: بعد تسليم الإطلاق فيها يمنع شمول الإطلاق للمورد؛ لأن شموله لكليهما معاً متنع؛ لأنه اجتماع الضدين أو النقيضين، وشموله لأحدهما لا يعينه لادليل عليه؛ لأن مفاد أدلة الاعتبار هو الحجة التعيينية لا حجة هذا أو ذاك، وشموله لأحدهما المعين ترجيح بلامرجح. إذا مقتضى القاعدة هو التساقط في كل دليلين متعارضين إلا إذا قام الدليل على ترجيح أحدهما أو التخير بينهما كالأخبار العلاجية، ولكنها تختص بالخبرين المتعارضين وفي المقام لا مرجح ثابت بالدليل فالنتيجة هي تساقط الفتويين (25). وأورد على هذا الوجه:

تارة: بأن القاعدة تقتضي التخير بين المتعارضين؛ وذلك لأن الأمر يدور بين رفع اليد عن أصل الدليلين وبين رفع اليد عن إطلاقهما فقط مع الحفاظ على أصلهما، ومتى دار الأمر بينهما تعين الثاني؛ لأنه لا موجب لرفع اليد عن الدليلين بالكليّة بلا ضرورة تقتضي ذلك (26).

وأخرى: إن إطلاق أدلة حجية خبر الواحد يختلف عن إطلاق أدلة حجية الفتوى؛ لأن إطلاق الأول شمول استغراق فيجب الرجوع إلى كل رواية رواية، فإذا وُجدت روايتان متعارضتان فلا يمكن شمول الإطلاق لهما لاستلزامه الجمع بين النقيضين. أمّا الثاني فهو إطلاق بدلي، بمعنى أنه لا يجب على المكلف الواحد الرجوع إلى كل فقيه فقيه، بل يكفي أن يرجع إلى واحد منهم، فتكون حجية فتوى كل فقيه بالنسبة إلى مكلف واحد حجية شأئية، وإذا رجع إلى معين منهم أصبحت فتواه حجة فعلية عليه، وعلى هذا فشمول الإطلاق لفتوى كل واحد من الفقهاء مع الاختلاف بينهم لا يستلزم أي محذور، وهو معنى التخير في فتاواهم (27).

وثالثة: لو لم يكن للأدلة إطلاق لها دلّت على التخيير حين التساوي في الفضل أو الفتوى. فلو فرض عدم شمول أدلة التقليد اللفظية لسرد الخلاف في الفتوى حتى في صورة التساوي في الفضل فلا سبيل آخر لإحراز قيام السُنّة اللفظية على جواز التقليد؛ لندرة وجود مجتهدين متفقين في الفتوى في جميع المسائل المبتلى بها (28). وأجيب عن الإيراد الأوّل بأنّ التخيير ليس من الجبج العرفي لوجود احتمالات أخرى مساوية له، فلا وجه لترجيحه على غيره وتوضيحه في باب التعارض (29).

وعن الثاني: بأنّ فتوى كل مجتهد حجة شائنة في حقّ المكلف قبل رجوعه إلى أحد معين إذا لم يعلم بوجود معارض لها، وأمّا مع وجود معارض أقوى منه فلائته ذومرّة فلا نعلم يكون فتوى المفضول مشمولة للأدلة. هذا، مضافاً إلى عدم تمامية دعوى أصل الإطلاق في النصوص كما سيأتي (30).

وعن الثالث: بأنّ النقص بالتخيير حين التساوي في الرتبة والاختلاف في الفتوى وارد على مَنْ يقول باستفادته من نفس أدلة التقليد لا على غيره الذي يقول إن التخيير مستفاد من خارج الأدلة مثل الإجماع على التخيير أو غيره (31). وأمّا ما ذكره بعدة من لزوم عدم قيام السُنّة على جواز التقليد لولم نقل بشمول الإطلاق للمقام فهو غريب؛ لأنّ تحقق التعارض غالباً في الخارج لا يردّ دلالة الأدلة على جواز التقليد. وبتعبير آخر: إنّ انعقاد الدلالة على جواز التقليد لا يتوقف على تحقق موضوعها في الخارج، كما إذا فرضنا في الأخبار أنّه يوجد في كلّ باب من أبوابها التعارض بينها فهذا لا يستلزم عدم وجود دليل من السُنّة على حجية خبر الواحد. وأيضاً ليست حالة اختلاف الفقهاء في الفضل مع الاختلاف في الفتوى مع علم المكلف بكلّ الاختلافين تفصيلاً هي الغالبة ولا سيّما في الأزمنة السابقة كما لا يخفى.

الوجه الثالث: تفصيل البيان بين الأخبار الخاصة التي هي الطائفة الأولى وبين الأخبار العامة التي هي الطائفة الثانية. أمّا الأخبار الخاصة فلعدم تصوّر الإطلاق اللفظي فيها؛ لأنّ الاستدلال بها في الشخصيات المبيّنة موقوف على دعوى العلم بوجود الاختلاف بين هؤلاء المفتين في العلم والفتوى، والعلم بآطلاع الناس على اختلافهم فيها.

والإنصاف أنّ إثبات ذلك في مَنْ أمر الأئمة عليهم السلام بالاستفتاء منهم في غاية الصعوبة، بل لا يكون ذلك إلاّ تخرّصاً بالغيب. وأمّا الأخبار العامة فهي مسوقة لبيان جواز نفس التقليد من دون ملاحظة أمر آخر كقولك (راجع الأطباء حين الحاجة)، وأمّا الحالة البرّتبة على هذه الواقعة من وقوع التعارض بين أقوال الأطباء فلا يستفاد حكمها منه؛ ولذلك لا يعدّ بيان المرجّح عند التعارض قبيحاً، ويكون استفسار السائل عنه حسناً كما في المقبولة (32).

ويمكن الردّ على الشق الأوّل بأنّ سؤال السائل من الإمام عليه السلام عن تعيين من يرجع إليه في معالم دينه يدل على تعدّد مَنْ كان يفتى وكان هناك اختلاف بينهم في الفتاوى وإلاّ لم يحسن هذا السؤال، وحصل هذا العدد من الروايات على جهل الراوي عن أصل وجود مَنْ يصلح أن يؤخذ منه، وأنّ السؤال عن تعيينه من الإمام كان مستبعداً جداً مع مئات من أصحاب الأئمة المتواجدين في مختلف البلدان ولا سيّما في بلدان السائلين بشل هذا السؤال. مضافاً إلى أنّه يكون خلاف ظاهر الكلام. وعلى الشق الثاني بأنّ بعضها منها ظاهري الإطلاق؛ لأنّ الكلام فيه يكون بعد الفراغ من مشروعية أصل التقليد كما في خبر أحمد بن حاتم بن ماهويه.

والصحيح في الجواب - والله العالم - أنّ الأخبار الخاصة لا وجه لإطلاقها بل هي أقرب إلى الدعوى الثانية من دعوى التخيير؛ لأنّها في أشخاص معيّنين، فيحتمل فيها أنّ التعيين كان لعلم الإمام عليه السلام بأفضليّتهم على غيرهم، بل يمكن دعوى أنّ اختيار السائل لاسم معيّن من بين الفقهاء وتأييد الإمام له، أو مبادرة الإمام عليه السلام في ذلك ظاهري تعيين المرجّح إذا تعدّد الفقهاء واختلفوا ولا يمكن هذا إلاّ من جهة أنّه أفضلهم وأعلمهم ولم يكن مجرد بيان مثال ومصادق لكلّ مَنْ هو فقيه يعلم الحلال والحرام وإن اختلفوا في الرتبة، ثمّ لما لم يكن رجوع أهل كلّ البلدان - مع ما بينهم من بعد - إلى واحد من الفقهاء ميسراً احتاج إلى تعيين أفضلهم في كلّ بلد.

وأما الأخبار العامة فقولاً: إنّها ضعيفة السند غير المقبولة؛ على خلاف فيها تقدّم بيانه.

أمّا الأولى منها فإنّ الصدوق رواها بسند عن إسحاق بن يعقوب وهو مجهول، وأمّا الثانية ففي سندها موسى بن جعفر بن وهب وأحمد بن حاتم بن ماهويه وكلاهما مجهول، وأمّا الثالثة فقد وردت في التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام والنسبة غير ثابتة، مضافاً إلى أنّها مرسلّة لم تذكر بواسطة بين صاحب الكتاب وبين الإمام عليه السلام.

وثانياً: إنّ أكثرها غير تامّة الدلالة على البدعي؛ أمّا التوقيع فهو لا ظهور له في الفتوى بل يحتتمل إرادة الخصومات والنزاعات؛ لأنّها مقطوعة الصدر كما احتتمل بعض الأعلام (33). ولو سلّم فهو بيان لسلك أخذ المعالم الدينيّة المقصودة. **إن قلت:** إنّ الرجوع إلى الفقهاء كان أمراً معبواً به قبل ذلك فكيف يمكن حمل

التوقيع على أصل الإرجاع إلى الفقهاء؟ قلت: الرجوع إلى الفقيه كان من حيث إنه أمين على ما أخذ من الإمام وفهم منه، فهو كواسطة بين المكلف وبين الإمام، والآن أريد الإرجاع إليهم من حيث ما يفهمون ويستنبطون من مأخذ الأحكام بلا وجود إمام معصوم بينهم.

وأما غيرها من الأخبار العامة فهي - بعد ما فرغ من أصل الرجوع إلى العلماء - في مقام بيان ما يؤهلهم للبرجعية من أوصافهم ومنههيم من دون النظر إلى وجود التعارض بين أقوال الواجدين لهذه الأوصاف، وإليك التفصيل:

أما المكاتبة فهي في بيان مَنْ يجوز أن يُرجع إليه في أخذ معالم الدين من فقهاء المسلمين يعد ما فرغ من مشروعية أصل الرجوع إليهم، فتدل على أن كل مَنْ هو مسن في حجتهم وكثير القدر في أمرهم يُرجع إليه ولا يُرجع إلى مَنْ هو ليس كذلك. وأما من جهة تعدد مَنْ هو واجد لهاتين الصفتين واختلافهما في الفتوى والرتبة، فليس المعصوم ﷺ في مقام البيان من هذه الجهة، فلا إطلاق يشمل ذلك. وبتعبير آخر: كان السؤال عمن هو داخل في إطار مَنْ تؤخذ منه الأحكام وممن لا تؤخذ من من حيث المذهب وغيره من الأوصاف، وأما مَنْ هو داخل في هذا الإطار فهل هو على نحو الإطلاق أو على بعض الصور؟ فلا إطلاق من هذه الجهة.

وأما ما ورد في التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري ﷺ فهو في بيان أوصاف مَنْ يصدق للبرجعية أيضاً، لذلك فلا إطلاق، وإن سلّمنا الإطلاق فلشدة ضعفه لا يصلح للاستناد، حيث لم يثبت إسناد هذا التفسير إلى الإمام العسكري ﷺ بل فيه ما يدل على عدم صحة النسبة.

وأما المقبولة فهي مع الاختلاف في جواز الاعتداد عليها وعدمه فذيلها صريح في أنها في القاض فلا يجوز التسك بصدرها في إثبات إطلاق جواز الرجوع في الفتوى، وإذا قلنا بعمومها للفتوى فهي بذيلها على مدعى الطرف الثاني أدل كما تقدّم، وأما صدرها فلا إطلاق فيه، بل الإمام ﷺ كان في مقام بيان أوصاف مَنْ يُرجع إليه كحكم في خصوصية.

وأما ما استدلل برواية الأربعة ففقيه: إنها لا تعدو التجديد لهم والشكر لسعيهم وجواز الرجوع إليهم في الجملة، وأما صورة اختلافهم في المسألة الفرعية مع اختلافهم في الرتبة فهي غير منظور إليها بتاتاً.

فتحصّل ممّا تقدّم: إنه لم يثبت أي إطلاق في السُّنة، وعلى تقديره فهناك ما يصدق لتقييده بغير ما نحن فيه من صور المسألة من أدلة وجوب الرجوع إلى الأعلام تعييناً، وقد تقدّم بيانها.

الدليل الثالث: بناء العقلاء.

فإنّ العقلاء يبنون في أمورهم على جواز الرجوع إلى المفضل لعذر بسيط ولا يكتفون أنفسهم بالبحث عن الأعلام في فقه، وحتّى بعد العلم به لا يرون ضرورة الرجوع إليه إذا كان موجِباً لزيادة المؤنة على الرجوع إلى غيره، ويسوّغون تركهم للأعلام بأعذار بسيطة، وهذا يكشف عن عدم وجوب تعيين الأفضل بل هو مجرد احتياط حسن (34).

وممّن ناقش هذا الوجه بعض الأعلام في تهذيبه قائلاً: إنه لم تثبت هذه السيرة في مورد البحث، وهو أن يكون الخلاف بين الفاضل والمفضل معلوماً ومع هذا يرجعون إلى المفضل، وعلى تقديرها فهي في أغراضهم الشخصية، وأما في أغراض البول فلم تثبت هذه السيرة (35).

أقول: تقدّم أنّ بناء العقلاء على الاعتبار على قول الأعلام عند العلم بالاختلاف حتى في أمورهم الشخصية وذلك لحصول الوثوق بقوله، إلا إذا كان الرجوع إليه فيه كلفة زائدة فحينئذ يكون معدّو رأي الرجوع إلى المفضل عرفاً، أو زال الوثوق بقول الأعلام لأمر خارجي، أو كان الغرض غير مهم لا يلزم الاعتناء به، أمّا مع عدم العلم بالخلاف فلا يلزمون أنفسهم بالرجوع إلى الأعلام فقط.

الدليل الرابع: سيرة المتشعة.

وهي ثابتة من قبل المتشعة من زمن النبي ﷺ وأيام الأئمة ﷺ على الرجوع إلى أيّ صحابي من أصحاب النبي أو فقيه من أصحاب الأئمة، ولم يلتزموا بالرجوع إلى الأعلام مع الاختلاف في الفتوى والرتبة ولم ينكر أحد منهم على أحد (36). وأجيب: بعدم تحقّق هذه السيرة في مورد البحث لعدم وجود خلاف كثير في عصر المعصومين، وعلى فرضه لم يعلم أنّه كان الرجوع إلى المفضل مع العلم بالاختلاف بينه وبين الأعلام وكان الإمام أو الأصحاب يعلم بوقوع هذا ولم يردعوا عنه (37).

لكن قد يقال: إنّ الخلاف بين أصحاب النبي ﷺ كان معروفاً في الكثير من المسائل وكان الرجوع إلى أيّ واحد من فقهاءهم جائزاً عند المسلمين كما قال الشهيد الثاني في المسالك (38). ولعلّ هذا لاشتهار حديث نبوي بينهم من أنّه ﷺ قال: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم (39). فباينبغي أن

يقال في الجواب: هو أنَّ سيرة الرجوع إلى أصحاب النبي ﷺ وإن سلَّنا أنَّها كانت ثابتة عند المسلمين، لكنَّها لا تصدح عندنا دليلاً؛ لأنَّها سيرة لما عدا الإمامية، وهي لا تستلزم حكماً شرعياً لجواز أن تكون بدعة أو خرافة مثل سيرتهم على العمل بالقياس وغيرها. وأمَّا ما قيل من لزوم الردِّ عليهم من قبل المعصوم لو كانت بدعة فهو غفلة عتاً صدر عنهم ﷺ في ذم المسلمين لتركهم أمير المؤمنين ﷺ ويعد هذا الوجه للزم على ترك الأئمة من الأصحاب.

وأمَّا سيرة الإمامية على الرجوع إلى أصحاب الأئمة فهي وإن صلَّحت دليلاً لو كانت ثابتة، لكنَّ احتمل أن تكون سيرتهم هذه هي بناء منهم بها هم عقلاء، فلا تكون غير سيرة العقلاء في معاشهم، وقد عرفت حالها وأنَّها لم تثبت مع العلم بالخلاف في الرتبة والفتوى وإمكان الرجوع إلى الأعلام مع أهلية المسألة، وسيرة المتشعبة لا تكون دليلاً إذا احتملت أنَّها امتداد لسيرة العقلاء. وإنَّ قيل بعدم تحقُّق سيرة العقلاء في ذلك وأنَّ ذلك منهم بوصف كونهم متشعبة فتثبت الدعوى. فنقول: إنَّها لم تثبت فيما نحن فيه بل الشواهد تدل على عدمها.

منها: السؤال من المعصوم ﷺ في تعيين مَنْ يُرجع إليه إذا اختلف الأصحاب كما تقدَّم في المقبولة وغيرها، وهذا ظاهر في التسليم بوجوب التوقف حين الاختلاف.

والخلاصة: إنَّ السيرة دليل لبي يُقتصر فيه على القدر البتِّين وهو الرجوع إلى أي فقيه ما دام لم يُعلم بوجود الأعلام منه مع الاختلاف بينها.

الدليل الخامس: لزوم العسر والحرج.

إنَّ وجوب الاقتصار على الأعلام بوجوب العسر والحرج على المكلفين لا سيَّما إذا كان المقصود هو أعلم عصره من ناحية تحديد مفهوم الأعلام، ومن ناحية الوصول إلى فتواه، ومن ناحية تعيين مصداقه (40). وقد أُجيب عنه بوجوه:

الوجه الأوَّل: إنَّه لا عسر ولا حرج في أي جانب من هذه الجوانب: أمَّا من جانب الوصول إلى فتوى الأعلام فعدمها واضح، لا سيَّما في العصور المتأخِّرة التي تطيح فيها الرسالة العبلية للرجوع بالآلاف النسخ وتنتشر في العالم.

وأمَّا من جانب تحديد المفهوم فكما هو محدَّد في بقية الصنائع والعلوم كالهندسة والطب وغيرها بلا حرج فكذلك مانحن فيه، وقد تقدَّم بيانه. وأمَّا من جانب تشخيص مصداق الأعلام فهو موضوع كبقية الموضوعات فيمكن تشخيصه عن طريق أهل الخبرة في هذا الميدان كما هو حال غيره من البيادين الأخرى، فبعرفة الأعلام متميِّزة ولو لبعض الأفراد بلا عسر ولا حرج، وسيرة المسلمين على الرجوع إلى الأعلام من دون وقوعهم في العسر والحرج (41). لكنَّ الصحيح أنَّه لو قيل بوجوب الفحص عن الأعلام مع احتمال وجوده في أي بلد من البلدان الإسلامية فلا يخلو من الحرج على المكلف، كما اعترف به بعض المحقِّقين من المتأخِّرين (42).

الوجه الثَّاني: يمكن أن يقال: إنَّ وجوب الرجوع إلى الأعلام ليس بتكليف شرعي نفسى، بل هو حكم عقلى متفرِّع على اختصاص الحجَّة بقوله، فلا تجرى قاعدة رفع الحرج معه. **والوجه في ذلك:** إنَّ شأن القاعدة هو رفع التكاليف الحرجية عن المكلف، لا تشريع أحكام يرتفع بها الحرج، فنتيجة جريان القاعدة هو عدم وجوب العمل على فتوى الأعلام، لإثبات حجَّة قول غيره الذي هو مقصود إثباته. نعم، غاية مؤدى القاعدة هو أنَّه إذا كان الامتثال اليقيني بفتوى الأعلام متعذِّراً فيتنازل إلى الامتثال الظنِّي، ومع تعذُّره إلى الامتثال الاحتمالي: إمَّا لحكومة العقل بذلك، أو لاستكشاف حجَّيته شرعاً على ما هو مذكور في دليل الانسداد، وهذا ليس ما هو مقصود إثباته من حجَّة قول المفضل مطلقاً.

لكن يرد على هذا: بأنَّه لو سلَّنا التعذُّر الدائم أو الغالب في هذا الحكم فهو يوجب القطع بأنَّ الشارع لم يشترع هذا الحكم - وهو اشتراط الأعلية -: لأنَّ الشريعة مبنية على اليسر والتساهل ولم تأمر يفتيق على المكلفين، فيثبت بهذا التخيير الشرعي بين فتوى الأعلام وغيرها، كما جُعِلَ أحد أدلة نفي وجوب الاجتهاد على جميع المكلفين هو التعذُّر والحرج الدائم. وبهذا ظهر ما في إجابة صاحب الكفاية عن هذا الدليل بقوله: (مع أنَّ قضية نفي العسر والاقتصار على موضع العسر فيجب (تقليد الأعلام) فيها لا يلزم منه عسر) (43).

فإنَّ هذا الجواب صحيح لو فرضنا أنَّ العسر ليس في تعيين أعلام العلماء، بل العسر في الوصول إلى بعض فتاويه فحينئذٍ يقال إنَّ ما يمكن للمكلف الوصول إليه من فتاوى الأعلام بلا حرج يجب العمل بها دون ما تعمَّ عليه الوصول إليها. وأمَّا إذا قلنا إنَّ العسر في أصل وجوب تعيين الأعلام والبحث عنه إذا احتبل وجوده فلا يأتى هذا الكلام.

الوجه الثالث: إنه إذا سلمنا تعدد تشخيص الأعم البطلق وحرجيته فبقتضاة التزول إلى الأفضل النسبي لا إلى حجية قول كل فقيه، ولا يناسب أن يدعى تعدد تشخيص الأفضل النسبي أيضاً، فإذا تعدد على المكلف الفحص عن أعلم عصره في العالم نوعاً فلا يتعدد البحث عن أعلم بلد، لأنه لما كان رفع اشتراط الأعلىية خلاف القاعدة فيكتفى في رفعه بقدر ما يرتفع به الحرج لا من أصله، فإن الضرورات تقدر بقدرها (44).

ولا يصح ما ورد على هذا الدليل من أنه حرج شخص فلا ينفى الحكم من غيره كما قد يكون الموضوع حرجياً لبعض المكلفين (45). لأن الدعوى هي الحرج النوعي في هذا الاشتراط لا الشخصي، وهو يستلزم عدم التشريع له من الأول. ولو سلم أن الدعوى هي الحرج والعصر الشخصيين في هذا الاشتراط. ولو في بعض العصور. فالحق في الإيراد عليها هو أن مقتضى هذا الاحتياط، وإذا كان الاحتياط منقياً لا يستلزمه الحرج، فالعمل بفتوى من يظن أنه أعلم أو يحتمله هو المتعين لا التخيير بينه وبين غيره. وليس من الصحيح أن يجاب بأنه أخصص المدعى؛ لأن هذا تسليم لجواز التخيير ولو في هذا الحال، وقاعدة الحرج لا تقتضيه.

ومحصل الجواب: إنه إذا كان مقصود المستدل هو وجود الحرج لأغلب المكلفين في جميع العصور - كما هو ظاهر كلامه حتى في إذا علم بوجود الأعم وعلم بالاختلاف في الفتوى - فلا نسلم هذه الدعوى، بل نقول لا حرج للغالب في الرجوع إلى الأعم. وأما إذا كان المقصود أن الرجوع إليه حرجي في هذه الحالة بالنسبة إلى بعض المكلفين فنقول: إن هذا يمكن أن يتصور، ولكنه لا يوجب جواز الرجوع إلى أي فقيه، بل عليه: إما إذا كان مقصوداً بالحرج بالنسبة إلى أغلب المكلفين هو الحرج في وجوب الفحص عن الأعم على الإطلاق حتى مع عدم العلم بوجوده فهذا نسلمه، ولكن ليس هو ما ندعيه في البقار.

الدليل السادس: دليل الأولوية.

إن الأئمة عليهم السلام أرجعوا شيعتهم في أيامهم إلى أصحابهم مثل يونس بن عبد الرحمن ومحمد بن مسلم وزائدة وغيرهم فلو كان الرجوع إلى الأعم في هذا العصر متعيناً لكان الرجوع إلى الإمام عليه السلام في عصره متعيناً بالأولوية القطعية، والثابت خلاف هذا (46). وأجيب عنه بوجوه:

الأول: إن الرجوع إلى الأصحاب لم يكن من حيث إنهم في عرض الأئمة عليهم السلام كما هو المقصود من البحث عن الفقهاء، بل كان من حيث إنهم أمناء على ما أخذوا من الإمام عليه السلام من الأحكام الإسلامية فكانوا طريقاً للأخذ من الأئمة عليهم السلام (47). وكان هذا مملاً لا بد منه لبعده الشقة بين المكلفين وبين الإمام عليه السلام ولزوم الحرج في الأخذ المباشر من الإمام عليه السلام فهناك فرق بين هذا وبين ما نحن فيه.

الثاني: إنه لم يراجع أحد الشيعة أحداً من الأصحاب مع علمه بخالفته للإمام عليه السلام تفصيلاً أو إجمالاً، ومحل البحث هو العلم بالخالف (48). **أقول في الأول** منها نظراً من جهة أنه لا يمكن إنكار إعمال بعض أصحاب الأئمة نظرهم في استنباط الأحكام؛ ولذا عرفوا بأنهم من فقهاء أصحاب الأئمة عليهم السلام. وحينئذ يقال: إنه لو كان الاشتراط بالأعلىية ثابتاً لكان من جهة أن فتوى الفقيه الأعم أقرب إلى الواقع وأبعد من الخطأ وأكثر وثوقاً، وهذه الميزة موجودة بعينها في قول الإمام فلا فرق بين البوردين من هذه الجهة، ولعل مقصود المجيب هو أن مثل هذا الحرج لا يلزم من الرجوع إلى أعلم الفقهاء فهذا فرق فارق بين البوردين، فحينئذ ينبغي أن يقال: إن مقتضى الأصل كان كذلك، أي وجوب الرجوع إلى الإمام عليه السلام مباشرة أو إلى ما يحصل به اليقين كالتواتر وغيره، لكن ثبت قطعاً تنازل الشارع عن هذا أجل مصلحة التسهيل على العباد واكتفى بالأخذ من المعصومين عليهم السلام ولو بواسطة راو أو فقيه يستنبط الأحكام من كلام المعصوم، ومقتضى هذه المصلحة نفسها عدم وجوب الفحص على المكلف عن أعلم من في العالم، وهذا لا يستلزم عدم تعيين الرجوع إلى الأعم بعد العلم به والعلم باختلافه عن غيره في الفتوى. وبهذا يتبين ضعف ما قبل في البقار من أن الشارع قد تنازل عن هذا الأصل المذكور بالنسبة إلى الإمام عليه السلام وهو ما قد ثبت بالدليل القطعي، ولكنه لا يستلزم تنازل الشارع عن هذا الأصل بالنسبة إلى الفقيه الأعم.

والوجه فيه: هو أن تعيين الرجوع إلى الأعم مطلقاً حتى مع عدم العلم بوجوده وإيجاب الفحص عنه يوجب التضييق على المكلف بنفس المقدار الموجود في تعيين الرجوع إلى الإمام عليه السلام فثبت تنازل الشارع في المورد الأول يستلزم تنازله في المورد الثاني.

إلى هنا تم الكلام في المحور الثاني في البقار الأول، وقد تبين أن أدلة القائلين بحجية قول غير الأعم لا تنهض بإثباتها مطلقاً، بل مع عدم العلم بالتفاضل والاختلاف في الفتوى.

المستندات

- 1- النحل: ٤٣-
- 2- لاحظ الفصول الغروية: ٤٣٣، والجواهر: ٤٤/٤٠-
- 3- لاحظ تهذيب الأصول: ١٧٦/٣-
- 4- المصدر السابق: ١٧٧/٣-
- 5- المصدر السابق: ٦٢٧/٣-
- 6- البقرة: ١٥٩-
- 7- التوبة: ١٢٢-
- 8- لاحظ الجواهر: ٤٤/٤٠ مع بيان إضافي مثلاً-
- 9- لاحظ التنقيح في شرح العروة: ١٠٩-
- 10- رجال الكشي: ٤٩٠-
- 11- المصدر السابق: ١٦٢-
- 12- المصدر السابق: ١٣٦-
- 13- المصدر السابق: ٥٩٥-
- 14- المصدر السابق: ١٧١-
- 15- الكافي: ١/ ٣٣٠-
- 16- رجال الكشي: ١٣٧-
- 17- وممن قرَّب الاستدلال بها المحقق الأصفهاني في نهاية الدرية: ٦ / ٤٠٧ ثم ناقشه-
- 18- كمال الدين وتباهر النعمة: ٢ / ٤٨٤-
- 19- رجال الكشي: ٥-
- 20- التقسيم المنسوب إلى الإمام العسكري: ٣٠٠-
- 21- الكافي: ١/ ٦٨-
- 22- المعنى المذكور للشيخ محمد علي الكركي في رسالته في الاجتهاد والتقليد: ٤٧١-
- 23- لاحظ كفاية الأصول: ٣٧٦/٣-
- 24- لاحظ الاجتهاد والتقليد للسيد رضا الصدر: ١٨٧-
- 25- لاحظ التنقيح في شرح العروة: ١٠٩/١-

-
- 26- لاحظ التنقيح: ١١٠/١
- 27- لاحظ رسالة في الاجتهاد والتقليد للشيخ محمد علي آركي: ٤٨٦- والاجتهاد والتقليد للشيخ محمد مهدي شمس الدين: ٤٠٥-
- 28- لاحظ الاجتهاد والتقليد للسيد رضا الصدر: ١٨٦-
- 29- لاحظ التنقيح: ١١١/١
- 30- لاحظ مطارح الأنظار: ٦٥٢/٢
- 31- لاحظ المحكم في أصول الفقه: ٣٦٢/٦
- 32- لاحظ رسالة في تقليد الأعلام: ١٩ وما بعد ٥- ومطارح الأنظار: ٥٣٨/٢
- 33- لاحظ تهذيب الأصول: ٦٣٧/٣
- 34- لاحظ الاجتهاد والتقليد للشيخ محمد مهدي شمس الدين: ٢٨٣- والاجتهاد والتقليد (أصول الاستنباط): ٢١٨ للسيد علي نقى الحيدري.
- 35- لاحظ تهذيب الأصول: ١٧٦/٣
- 36- جواهر الكلام: ٤٠/٤٤، والفصول الفروية: ٤٢٤-
- 37- مطارح الأنظار: ٦٦٠/٢
- 38- المسالك: ٤٣٩/٢
- 39- لاحظ فيض القدير في شرح جامع الصغير نقلاً عن البيهقي: ٢٨١/١
- 40- لاحظ الاجتهاد والتقليد (أصول الاستنباط): ٣١٩-
- 41- لاحظ التنقيح: ١١١/١-
- 42- لاحظ مستبسك العودة الوثائق: ٢١/١
- 43- كفاية الأصول: ٣٨٦/٣
- 44- لاحظ مطارح الأنظار: ٦٦١/٢
- 45- لاحظ رسالة في تقليد الأعلام للبيرزا حبيب الله الرشدي: ٣٠-
- 46- لاحظ الفصول الفروية: ٤٢٤
- 47- لاحظ الاجتهاد والتقليد للصدر: ١٩٧ يتصرف مثلاً.
- 48- لاحظ مطارح الأنظار: ٥٤٠/٢